كلية الحقوق
قسم القانون العام

# الحكومة الإلكترونية ومدى فعاليتها في الإدارة الحديثة

## (بالتطبيق على دولة الإمارات العربية المتحدة)

**رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الحقوق**

مقدمة من الباحث

**ياسر حسين ناصر عبدالله الخليفى**

**لجنة المناقشة والحكم على الرسالة :**

**الأستاذ الدكتور/ محمد أنس قاسم جعفر** (**رئيساً**)

أستاذ القانون العام بكلية الحقوق – جامعة بني سويف ورئيس جامعة النهضة ومحافظ بني سويف الأسبق.

**الأستاذ الدكتور/ ربيع أنور فتح الباب** (**مشرفاً وعضواً**)

أستاذ القانون العام ووكيل كلية الحقوق الأسبق– جامعة عين شمس.

**الأستاذ الدكتور/ محمد سعيد أمين** (**عضواً**)

أستاذ ورئيس قسم القانون العام – كلية الحقوق – جامعة عين شمس.

**٢٠١٩م**

كلية الحقوق
قسم القانون العام

# صفحة العنوان

**اسم الطالب**: ياسر حسين ناصر عبدالله الخليفى

**اسم الرسالة**: الحكومة الإلكترونية ومدى فعاليتها فى الإدارة الحديثة

(بالتطبيق على دولة الإمارات العربية المتحدة)

**الدرجة العلمية**: الدكتوراه

**القسم التابع له**: القانون العام

**اسم الكلية**: الحقوق

**الجامعة**: عين شمس

**سنة التخرج** :

**سنة المنح**: ٢٠١٩

كلية الحقوق
قسم القانون العام

# الحكومة الإلكترونية ومدى فعاليتها في الإدارة الحديثة

## (بالتطبيق على دولة الأمارات العربية المتحدة)

رسالة لنيل درجة الدكتوراه في الحقوق

مقدمة من الباحث

**ياسر حسين ناصر عبدالله الخليفى**

**لجنة المناقشة والحكم على الرسالة :**

**الأستاذ الدكتور/ محمد أنس قاسم جعفر** (**رئيساً**)

أستاذ القانون العام بكلية الحقوق – جامعة بني سويف ورئيس جامعة النهضة ومحافظ بني سويف الأسبق

**الأستاذ الدكتور/ ربيع أنور فتح الباب** (**مشرفاً وعضواً**)

أستاذ القانون العام ووكيل كلية الحقوق الأسبق– جامعة عين شمس

**الأستاذ الدكتور/ محمد سعيد أمين** (**عضواً**)

أستاذ ورئيس قسم القانون العام – كلية الحقوق – جامعة عين شمس

**الدراسات العليا**

**ختم الإجازة:** **أجيزت الرسالة:** **بتاريخ / /**

**موافقة مجلس الكلية** **موافقة مجلس الجامعة**

﴿ رَبَّنَا ٱفۡتَحۡ بَيۡنَنَا وَبَيۡنَ قَوۡمِنَا بِٱلۡحَقِّ وَأَنتَ خَيۡرُ ٱلۡفَٰتِحِينَ ٨٩ ﴾

صَدَقَ ٱللَّهُ ٱلۡعَظِيمُ

**سورة الأعراف أية (٨٩)**

# الشكر والتقدير

الحمدُ لله الواحد المعبود، رب العطاء والجود، سبحانه أولٌ قبل الوجود، آخرٌ بعد الخلود، واجبٌ له السجود، عمّ بحكمته الوجود، وشملت رحمته كل موجود، الموصوف بصفات الكمال والجلال، المنزّه عن العيوب والنقائص والمثال، حي لا يموت، قيوم لا ينام، أحمده تعالى حمدًا كثيرًا طيبًا يوازي نعمه ويكافئ مزيده، وأشكره تعالى على فضله وجوده وكرمه وإحسانه، بأن يسّر لي سبل كتابة هذا البحث على الوجه الذي أرجو أن يرضى به عني، فله الحمد أولاً وآخرًا، وله الحمد في الأولى والآخرة.

والصلاة والسلام على خير الأنام، الرحمة المهداة والنعمة المسداة، البشير النذير، والسراج المنير، سيد الخلق، وحبيب الحق، وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، وبعد :

قال الله تعالى في محكم التنزيل: " **ولَئِن شَكَرْتُم لأَزِيدَنّكُـــــــــم** "

ويقول صلى الله عليه وسلم : " **لَا يشكُرُ اللهَ مَنْ لا يشْكرُ الناسَ** "

ويقول الشاعر :

لو كنتُ أعرفُ فوقَ الشُّكرِ منزلةً أوْفَى من الشُّكرِ عندَ اللهِ في الثمنِ

أَخْلصْتُها لكَ مِنْ قَلبِي مُهذَّبـــــةً حذْوًا علَى مِثْلِ ما أَولَيْتَ مِن حَسَنِ

فأتوجه بعظيم الشكر إلى **معالي الأستاذ الدكتور/ ربيع أنور فتح الباب، أستاذ القانون العام ووكيل كلية الحقوق سابقًا – جامعة عين شمس**، على قبوله الإشراف على هذا البحث، وأشكره جزيلَ الشكر على رعايته الجادة والمخلصة لهذا البحث منذ أن كان فكرة إلى أن أصبح عملاً منجزًا، حيث كان لآرائه السديدة وتوجيهاته المفيدة بالغ الأثر في إنجاز هذا العمل، فجزاه الله عنّي وعن كل طالب علم خيرَ الجزاء، وأسأل الله تعالى أن يُشرّف قدْرَه وأن يُعلي شأْنَه وأن يتولى مكافأته.

وشكري موصول إلى صاحب الخُلق الرفيع، والأدب الجم، والتواضع المنقطع النظير، عالمنا الجليل – **معالي الأستاذ الدكتور/ محمد أنس قاسم جعفر – أستاذ**

**القانون العام في كلية الحقوق – جامعة بني سويف، ورئيس جامعة النهضة ومحافظ بني سويف الاسبق،** الذي شرّفني بقبوله رئاسة لجنة الحكم ومناقشة هذا البحث، تواضعًا منه، وتخلقًا منه بأخلاق العلماء الذين لا يردون لطلبتهم رجاءً، فجاء ملبيًا رُغم مشقة السفر وضيق الوقت وكثرة المشاغل لديه، فكُلّي يقينٌ بأن حضوره سيرفد البحث بعظيم ملاحظاته، وإكمال ما اعتراه من نقص، وتصحيح ما اعوجّ منه، بعلمه الغزير وفيضه الوفير، ورفع مستواه، وتقويم محتواه، فجزاه الله خير الجزاء.

ولا أملك إلا أن أقف شاكرًا لأستاذي ومعلمي وملهمي، عالمنا الجليل؛ **معالي الأستاذ الدكتور/ محمد سعيد أمين، أستاذ ورئيس قسم القانون العام في كلية الحقوق– جامعة عين شمس،** على ما أولاني من نصحه وتوجيهه وإرشاده، فقد كانت لآرائه السديدة وتوجيهاته العظيمة بالغ الأثر في تقويم البحث، ولما كان رد الفضل إلى أصحاب الفضل واجب، وحيث لا أملك ما أرد به الفضل لعالمنا الجليل، فإنني ألتزم بقول النبي " صلى الله عليه وسلم ": **( منْ صنعَ إليكُم معروفًا فَكافِئُوه .. فَإنْ لم تَجدُوا ما تُكافِئُوه فادْعوا لهُ حتَى تَجدوا أنّكم كَافَأتُمُوه.. )**، فالله أدعو أن يحفظه في حلهِ وترحالهِ، وأن ينفع به وبعلمه، وأن يزيده علمًا وعملاً وإيمانًا وصعودًا، وأن يرفع من قدره وشأنه في الدنيا، ويرزقه من فيض نعيمه في الآخرة.

والشكر موصول إلى **إخوتي وأصدقائي وأحبتي** .. إلى كل **عالم وفقيه وأستاذ وباحث** .. إلى كل من ساندني ووقف إلى جانبي وأيدني وآزرني .. لكم مني أصدق مشاعر المحبة والتقدير.

**الباحث**

# المقدمة

أدركت المجتمعات المعاصرة أهمية التطور التكنولوجي الذي طال تقنية المعلومات ووسائل الاتصالات، فجعل من العالم قرية صغيرة يمكن التجول بها بدون أي قيود جغرافية أو سياسية، ويرجع الفضل في ذلك إلى عدة عوامل منها، شبكة المعلومات الدولية "الإنترنت" التي أصبحنا بفضلها نعيش عصر السماوات المفتوحة، وبإمكان الجميع التحليق في سمائها للاستفادة من الشبكة العنكبوتية، وذلك عن طريق الاتصال بالأقمار الصناعية، ونقل المعلومات عبر الأثير والموجات الكهرومغناطيسية[١]. لقد تعرضت البيئة الإدارية لجميع الحكومات لمتغيرات ذات سرعة عالمية؛ حيث أصبحت الأعمال الإدارية ذات الأسلوب النمطي والبيروقراطي القديم غير ملائمة لمستقبل ذي آفاق جديدة.

لقد أحدث هذا التطور نقلة نوعية في أساليب ومفاهيم كانت قبل فترة زمنية ليست بالبعيدة من المستحيلات أو الأحلام، فقد غيّر هذا التطور التكنولوجي جميع أوجه الحياة، حيث اتخذت ثورة المعلومات نهجًا جديدًا لإدارة أجهزة الدولة وعلاقتها بالأفراد.

لقد شهدت الألفية الثالثة نموًا متسارعًا في المعطيات التقنية، فتعددت المعايير التي يقاس بها تطور الدول، فأصبح المعيار الرئيسي للقياس هو تقنية المعلومات ووسائل الاتصالات والحكومة الرقمية، وذلك نتيجة لهذا التطور التكنولوجي للثورة المعلوماتية، فقد برزت مفاهيم جديدة بدءًا بمفهوم نظم المعلومات الإدارية، مرورًا بمفهوم التجارة الإلكترونية والحكومة الإلكترونية، وانتهاءً بالإدارة الرقمية التي تعد بديلاً عن الإدارة التقليدية، ونتاجًا لتحالف الفكر الإداري مع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات[٢].

---

(١) د.داود عبدالرازق الباز الحكومة الإلكترونية وأثرها على النظام القانوني للمرفق العام وأعمال موظفيه – منشأة المعراف الاسكندرية– ص ٨ – ٢٠٠٤م.

(٢) د. خالد ممدوح إبراهيم – الإدارة الإلكترونية–الدار الجامعية –مصر– ص ٥٤– ٢٠١٠م.

أعطت الحكومات الحديثة جل اهتمامها لمواكبة البعد التكنولوجي، وما قد وصل إليه من تقنيات حديثة وعدم الرغبة في التخلف عن ركب التطور والفضاء الرقمي؛ فقامت بإدخال الحواسيب الآلية في جميع عملياتها الإدارية، فكرست جميع طاقاتها لتحقيق أهداف التقنية الاستراتيجية، وذلك من خلال عقد المؤتمرات، وفرق العمل الوطنية والجوائز التحفيزية، وتوفير ما يلزم للأجهزة الإدارية من أدوات تكنولوجية وعصرية؛ لتمكينها من البقاء في مصاف الدول المتقدمة، وإرساء مفهوم الحكومة الإلكترونية.

أدركت جميع دول العالم أهمية الحكومة الإلكترونية، ليس لمجرد تقديمها خدمات للمتعاملين، ولكن لما لها من دور رئيسي في دفع عجلة الاقتصاد والتنمية، وفتح الاستثمارات في الدول الإلكترونية.

لقد رسخ معرض جيتكس GITEX للتقنية منذ انطلاقه عام ١٩٨١م موقع دولة الإمارات العربية المتحدة على خريطة صناعة التكنولوجيا العالمية ليصبح الأول إقليميًّا، والثالث عالميًا؛ حيث يسهل ولوج المؤسسات والدوائر الحكومية والخاصة محليًا وعالميًّا إلى أحدث الابتكارات في عالم التكنولوجيا عبر منصة واحدة تجمع أكثر من ٨٠% من أهم شركات تقنيات المعلومات والاتصالات العملاقة عالميًّا تحت مظلة واحدة.

كما ركزت "حكومة أبوظبي الرقمية" على دعم البرامج والمبادرات الذكية التي تقود إلى تحقيق التحول الرقمي الشامل لتقديم خدمات حكومية متكاملة، ومترابطة تسهم في الارتقاء لمستوى الخدمات العامة، لتحقيق رضا وسعادة المتعاملين، كما تشكل هوية حكومة أبوظبي الرقمية الجديدة مرحلة جديدة وطموحة في الحياة الرقمية في العاصمة أبوظبي التي تسعى إلى الريادة تحت شعار "لا متعامل حضوري، وإنما نقرة واحدة".

إن من أهم القطاعات التي تأثرت أو سوف تتأثر بشكل أساسي بثلاثية: المعلومات، الاتصالات، الوسائط المتعددة، هي القطاعات الحكومية، فقد طال بقاء البيروقراطية المتحجرة فيها وأعاقتها عن التفاعل، والتكيف مع

المتغيرات الحديثة، وأصابها الخمول عن الفاعلية والكفاءة، فجاءت الوسائط المتعددة لكي تحول البطء إلى سرعة، والخمول إلى النشاط والفاعلية، والانغلاق الإداري إلى الشفافية وسماء البيانات المفتوحة، والتحول من حكومة التعقيد إلى حكومة التسهيل الذي يشكل العميل محور اهتمامها الأساسي[٣].

لقد جاءت رؤية سمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي في القمة الحكومية لعام ٢٠١٣م برغبته في التفوق على الفنادق في الاستقبال، وعلى البنوك في الدقة، والتفوق على القطاع الخاص في جودة الخدمة المقدمة للمتعاملين، فكانت رؤية سموه عن حكومة المستقبل هي حكومة لا تنام؛ فيستطيع المتعاملون من خلالها إنجاز أي معاملات حكومية لهم من خلال أي من مراكز الخدمة الحكومية الموحدة، ونقل مراكز تقديم الخدمات الحكومية إلى الهواتف الذكية للمتعاملين خلال (٢٤) ساعة في اليوم، و(٧) أيام في الأسبوع و(٣٦٥) يومًا في السنة[٤]. كما أعلن سموه مهلة سنتين للجهات الحكومية لتنفيذ مشروع الحكومة الذكية ووعد المسؤولين الذين لا يحققون الهدف بأن يقيم لهم حفل وداع في نهاية هذه المدة.

كما اعتمد سموه قانون نشر وتبادل البيانات في إمارة دبي؛ حيث يتيح القانون تبادل البيانات بين الدوائر في الإمارة ومشاركتها بشكل متكامل بهدف توحيد البيانات ورسم صورة واضحة وكاملة لمتخذي القرار في جميع الدوائر عن جميع الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية والتخطيطية؛ حيث يعد هذا القانون إحدى اللبنات الأساسية لبناء مدينة دبي الذكية.

---

(٣) د. سمية بومروان – الحكومة الإلكترونية ودورها في تحسين أداء الإدارات الحكومية – دراسة مقارنة – الطبعة الأولي– مكتبة القانون والاقتصاد– الرياض – ص١٠– ٢٠١٤م.

(٤) سمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم – ومضات من فكر – آراء وأفكار من وحي الجلسة الحوارية في القمة الحكومية– دبي– ٢٠١٣م.

هكذا جاءت رؤية سموه في حكومة المستقبل ورغبته في خلق حكومة ذكية تمتلك أنظمة تقنية عالية الجودة، ذات ترابط تقني فعال، وذلك تنفيذاً لتوجيهات صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة، لتحقيق الرقم (١) في جميع المجالات المختلفة والسعي لهذا الهدف، وذلك لتحقيق السعادة الحقيقية التي تطمح الشعوب من أجلها، فالسعادة شيء غير قابل للتأجيل، فالوقت أثمن من تأجيل الأحلام[٥]. وأطلق تغريدة عبر وسائل التواصل الاجتماعي: «**يمكنك أن تنام لكي تواصل أحلامك، أو تستيقظ لتحقيق الأحلام» وأن سموه يطمح إلى الريادة والتجديد والتفوق، حيث جاء في كتابه "إن التغيير لا يأتي بالأماني، والقائد الذي يقعد ويتمنى أن يحدث التغيير قائد فاشل.. التغيير سنة الحياة.. إنه من أكثر حقائق الحياة تأكيدًا** "[٦]

كما أصدر صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان ولي عهد أبوظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة توجيهاته إلى الأمانة العامة للمجلس التنفيذي لحكومة أبوظبي بإعداد خطة حكومة أبوظبي الاستراتيجية ٢٠٣٠م، التي تهدف إلى تحقيق رؤية حكومة أبوظبي من خلال دورها القيادي للأجندة الاستراتيجية وتحديد الأولويات والبرامج الاستراتيجية وخطط العمل والبرامج الزمنية لكل قطاع من القطاعات الحكومية بما في ذلك مراقبة مؤشرات الأداء وتقييم ما تم إنجازه، وذلك لسعيها لأن تكون مركزًا رائدًا على المستويين الإقليمي والدولي في تحقيق منظومة الحكومة الذكية، وتعزيز موقعها الريادي بين الدول المطبقة للأنظمة الذكية ذات المواصفات العالمية.

وفي ظل هذا الاتساع التكنولوجي للأنظمة التقنية ووسائل الاتصالات، كان يتوجب على النظم القانونية مواكبة متغيرات الحياة المستمرة ومسايرة

---

([5]) http://www.alkhaleej.ae

([٦]) سمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم – كتاب رؤيتي في سباق التميز، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ٢٠٠٦م، ص ١٢٦.

مستجداتها؛ فكان لابد من وضع القواعد القانونية المنظمة لضبط علاقة المتعاملين بالقطاع الحكومي أو الخاص، وما قد يطرأ عليها إزاء الانتفاع بالخدمات المقدمة، ومن ثم بات من الضروري أن يتناول الفقه العام والإداري، بحث تلك التطورات حتى يبقى التناغم قائمًا بين القانون والواقع، وبين التطور العلمي والتشريع القانوني لتحقيق الغاية المرجوة وهي الصالح العام وصناعة إدارة تكنولوجية مستدامة.

**أهمية البحث:**

مع بزوغ فجر القرن الحادي والعشرين والانتشار الواسع لتقنية المعلومات، وما صاحبه من ظهور تقنيات ذات صفات تقنية، وانتقال العالم بشكل سريع نحو عصر التكنولوجيا الرقمية، وانتشار مصطلحات ومفاهيم فرضت قوتها وفاعليتها في الحياة اليومية، مثل البريد الإلكتروني والتوقيع الإلكتروني والمناقصات الإلكترونية ووسائل التواصل الاجتماعي...إلخ.

وانطلاقًا من أهمية مواكبة القانون العام لمتغيرات الحياة الإلكترونية ومسايرته لمستجداتها، فكان لزامًا من وضع القواعد والأسس الضرورية التي تساهم في البحث عن التطورات التقنية تأصيلاً وتحليلاً، حتى يحدث التناغم بين القانون والواقع من خلال تهيئة المناخ القانوني، وإعداده لمواكبة التطور والاستفادة من مستجداته، فقد تمثلت أهمية هذه الدراسة في إسهامها في إلقاء مزيد من الضوء على جانب مهم؛ وهو تطوير أداء القطاع الحكومي، وزيادة فاعلية أدائه، بتطبيق الحكومة الإلكترونية التي أصبحت مطلبًا مهمًّا في عملية زيادة فاعلية أداء الأجهزة الحكومية، وبيان المعوقات التي قد تعترض هذا التطبيق، وبيان واقع الحكومة الإلكترونية بدولة الإمارات ومستقبلها، والمحافظة على خصوصية المعلومات الشخصية للأفراد، وعدم اقتحام وتعسف السلطات الإدارية لخصوصية البيانات الخاصة بالأفراد المستخدمين للنظام التقني، وضبط هذا المجال من خلال التشريعات المرعية، ورقابة الدولة على حسن استخدام وسائل الاتصال الحديثة.